

كلمة معالي وزير التخطيط والتعاون الإنمائي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى
آله وصحبه أجمعين
دولة رئيس الوزراء المحترم
أصحاب المعالي السادة الوزراء
السادة المحافظون
ضيوفنا الكرام

يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز ((يا أيها الذين آمنوا
أتقوا الله ولتنظروا نفس ما قدمت لعدوكم)) في هذه الآية الكريمة
يؤسس الإسلام لمنهج حياة متكامل يمكن أن يلقي بتأثيره المباشر
على السلوك الإقتصادي للفرد والجماعة ويطبعه بطابعها فهذا
المنهج يقوم على التحسب للمستقبل والاستعداد لتطورات
وإحتياجاته ونفضيله على الحاضر وبناء الخطط والتصورات
والسلوكيات بناء على ذلك، النظر في الغد إذن هو أصل في
عقيدتنا وركيزة من ركائز ثقافتنا ولا بد لهذا أن يجد تعبيره
المناسب في منهجيتنا لبناء الدولة والمجتمع ومن هذا المنطلق
وكأي مجتمع متحضر يعتمد التخطيط والتدبير أسلوباً لحياته تأتي
جهودنا في سياق تحديد صورة عراق المستقبل ووضع ملامحه
خدمة لأجياله المقبلة وإرتقاءً بالحياة لمواطني بلاد الرافدين التي
أعطت العالم أعظم معارفه وحضاراته...

نحن العراقيون.. أبناء هذا الوطن.. جديرون بأن نتأمل ملياً في
الغد وكل ما سوف يحمله من تغيرات وتطورات.. نحن العراقيون
مطالبون بأن نفكر بجدية بمستقبل أجيالنا على هذه الأرض وما
سوف نخلفه لهم من واقع براق أو معتم...

أن هذه العملية ليست رجماً بالغيب ولكنها أسلوب علمي معروف لرسم سيناريوهات المستقبل والإستعداد المسبق لكل ما قد يحمله.. من حق أحفادنا وأبنائنا علينا أن نفعل ذلك لاجلهم وأن نجتهد لكي نخلف لهم ثراء ورفاه بدل من أن نخلف لهم صراعات ومشاكل... أن تحديد ابعاد المستقبل العراقي وأستشرافه هو أحد المهام المعروفة لوزارة التخطيط وذلك ضمن التوجيه القرآني الخالد.. ولتتظر نفس ما قدمت لغد

لقد حفلت تجربة التخطيط في العراق بالكثير من الدروس والعبر طيلة العقود المنصرمة ومنذ تأسيس الوزارة عام ١٩٥٩ ولعل أهم تلك الدروس وأعظمها على الإطلاق يتمثل في أن التخطيط كمارسة حضارية لا يتسنى له أن يعطي ثماره في ظل بيئة تتسم بعدم الإستقرار وفي مجتمع تعصف به الأزمات والصدمات وتضربه الخلافات والنزاعات وبالقطع فإن أفضل سنوات عمل وزارة التخطيط في العراق جاء في الأعوام التي شهدت إستقراراً نسبياً.

أن الفوضى الإجتماعية والسياسية هي الد أعداء التخطيط ومالم يتخلص مجتمعنا من ظواهر الفوضى التي يعانيها فإن شطراً كبيراً من جهودنا سيكون عرضة للضياع والتبدد.

إننا نعتبر موافقة مجلس الوزراء في الخامس عشر من شهر ابريل العام الماضي على مقترح وزارة التخطيط بأعتماد خطط للتنمية في العراق تمتد من ثلاثة إلى خمسة أعوام وإقراره لهذا المنهج بداية مرحلة جديدة من مسيرة التخطيط في العراق وبارقة أمل تلوح في سماء الإقتصاد العراقي الملبدة بالغيوم فلقد أثبتت السنوات الماضية خصوصاً منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم أن الموازنات السنوية الإستثمارية لا تحقق الأهداف المطلوبة في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لقد توصلنا في وزارة التخطيط إلى قناعة راسخة مفادها أن ميزانية السنة الواحدة لا تتيح للوزير أو المسؤول فسحة للتفكير في وضع الإستراتيجيات اللازمة لتطوير القطاعات والوزارات موضع التنفيذ فالمدى الزمني المتاح له ضيق للغاية وإذا أضفنا لذلك التأخير الحاصل في

إصدار الميزانيات وإعتمادها وإطلاق الأموال لعلمنا أن منهجية السنة الواحدة تقيد يد المسؤول ولا تجعله قادراً على تبني أية رؤية إستراتيجية أو مشروع طويل المدى حتى مع وجود آلية المشاريع المستمرة والتي توزع تخصيصاتها على أكثر من عام.

أن خطط التنمية التي تمتد لأكثر من عام تمنح الوزير المسؤول مرونة في الزمن والتخصيصات والإجراءات لتنفيذ المشاريع المتوسطة والكبيرة وهذه مزيته الأساسية بالإضافة للعديد من الإعتبارات العملية والمبدئية

أنا ندرك بأن هناك قدراً من المجهولية فيما يتعلق بأفراضاتنا حول المستقبل القريب خلال سنوات الخطة القادمة خصوصاً فيما يرتبط بتقدير إيرادات العراق النفطية وطريقة توزيعها أو توجهات الدولة حول دور الحكومات المحلية وقانون الإدارة المالية الجديد والترتيبات التي سيجعلها إلى غير ذلك من العناصر التي قد يصعب تحديدها ومثل هذا القدر من المجهولية ليس بالأمر الشاذ أو الإستثنائي فكل الخطط تواجه هذه المشكلة العملية وسوف نحاول في وزارة التخطيط أن نعتمد منهجيات وضع الفرضيات ورسم السيناريوهات وفق أحدث الأساليب العلمية المعروفة للتغلب على تلك الإشكاليات المتوقعة

لعل من البديهي التذكير بأن نجاح خطة التنمية هذه مرتبط إلى حد كبير بتعاون الوزارات الأخرى معنا فهم الذين يشاركوننا وضع تفصيلاتها وهم الذين يقومون بتنفيذها وأنتهز هذه الفرصة لأوجه خطاباً مخلصاً إلى أصحاب المعالي الوزراء وممثليهم من الحاضرين معنا اليوم طالبين منهم بذل أقصى درجات التعاون والتنسيق لإنجاح هذه المهمة الوطنية الجليلة التي سوف تعود بالخير على العراقيين جميعاً، أننا نعول كثيراً على هذا التجاوب والذي سوف يقرر إلى حد كبير مدى نجاح هذه الخطة في تحقيق أهدافها.

أن نظرتنا لهذا العمل تتجاوز فكرة حصرها بمشروع استثماري للدولة يمتد على أكثر من سنة واحدة أنها خطة شاملة للتنمية

أبعادها الإقتصادية والإجتماعية تهدف إلى رفاه المواطن العراقي والإرتقاء بمجمل خصائصه الصحية والتعليمية والإنسانية ولذلك فهي بهذا المضمون مسعى جدي لتغيير ملامح الحياة في هذا الوطن بكل ما تعنيه الكلمة.

يقف الإقتصاد العراقي اليوم على مفترق طرق ولم تعد الحالة الراهنة تحتمل المزيد من الإنتظار كما لم تعد العلاجات الجزئية والموضعية قادرة على تخفيف معاناة المواطن أو تأمين مستقبل أجياله، أن ثمن الإستمرار على السياسات الحالية سوف يكون باهظ الكلفة ويحمل أثراً مدمرة على البلد، لقد رفعنا صوتنا في وزارة التخطيط منذ اليوم الأول و نرفعه اليوم لنقول...

لابد من التركيز على القطاعات الإنتاجية الأخرى من الزراعية وصناعية وخدمية وحل مشكلاتها البنيوية و لابد من تعديل النسبة بين النفقات العامة للدولة والبرنامج الإستثماري لصالح الأخير. لابد من تكريس قيم الإنتاج في المجتمع العراقي لا مناص من التخفيف عن اعباء الدولة والإتجاه نحو الخصخصة المدروسة والمتدرجة

لابد من حماية المنتج العراقي زراعياً كان أو صناعياً ووقف الإنفلات في الأسواق التجارية والإستيراد بلا ضوابط. لابد من مواجهة البيروقراطية الحكومية والإصطراب التشريعي والفساد واجتثاث كل ذلك من جذوره

نريد للقطاع النفطي العراقي الذي سيبقى الرافعة الطبيعية للإقتصاد الوطني أن يتجاوز مشكلاته وعلله الحالية وينهض ليؤدي دوره المأمول ونؤمن أن هذا لن يتحقق إلا بالإنتتاح على الشركات الأجنبية المقتدرة وتغيير أنماط العقود الحالية بما يضمن المصالح الوطنية العراقية.

الإستثمار والإنتاجية هما ركنا الإستراتيجية التي تتبناها وزارة التخطيط وتعتبرها وصفاً للعلاج الناجح لعلل الإقتصاد وضع تحت هذا العنوان ما شئت من المضامين والتفاصيل التي تناسب ذلك.

هاتين الكلمتين تمثلان باختصار دعوتنا لبناء العراق الجديد وتجاوز مشكلاته الإقتصادية وبالتأكيد فإن هذا لن يتحقق بين عشية وضحاها وسوف يتطلب الصبر والتضحية والقرارات الصعبة التي قد لا تتسم بالشعبية ولا يقبل عليها السياسيون عادة ولكنها بمثابة مبضع الجراح الذي يسبب بعض الألم لمريضه ولكنه يحمل في ثناياه العافية فيما بعد.

أن أمة لا رؤية لها حول المستقبل ولا إستراتيجية موحدة تنظم كل خططها إنما هي أمة تسير في طريق مجهول ولقد دفع العراق أثمناً باهظة نتيجة السير في الدروب المجهولة وتجربة السياسات الفاشلة ولا يمكن لنا أن نستمر في ذلك بعد ما بلغت معاناة المواطن حداً لا يطاق وبعد أن صار الخوف من المستقبل مبرراً ومشروعاً في المجتمع العراقي.

أن الأمم لا تبنيتها الثقافات المتخلفة ولكن العقول المتفتحة.. ولن ينهض بها الرجال الذين لا يمتلكون التأهيل والوطنية ولكن يبنيتها الرجال الخالصون والموهلون

ختاماً... اتمنى لهذا المؤتمر النجاح وأن يحقق أهدافه المرجوة في تسليط الضوء على هذه المهمة الوطنية وإثراء النقاش الوطني حولها وفي آخر المطاف فإن القضية برمتها تمثل تحدياً حقيقياً لنا جميعاً ونحن شركاء، حقيقيون من أجل إنجاحها وبلوغها أهدافها الجليلة.

بارك الله فيكم .. وشكراً جزيلاً